الفصل الخامس

سياسة الجوار العربي، البعد الاقتصادي

هناك ربط جدلي بين السياسة والاقتصاد، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، والأثر الإيجابي للاقتصاد على السياسة أكبر من الأثر الإيجابي للسياسة على الاقتصاد، فعندما تكون هناك مصالح اقتصادية وتجارية، فأنها تؤثر ايجابياً على العلاقات السياسية بين الدول، ناهيك عن الآثار السلبية للتداعيات السياسية على الاقتصاد من هذه الجدلية انطلقت في محاكاة المقترح الذي تقدم به السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى إلى القمة العربية(سرت٢٠١٠)، حول سياسة الجوار العربي كمدخل للتقارب والتعاون بين الدول العربية ودول الجوار، منطلقاً من التحركات الإقليمية النشطة من دول تشاركنا في المنطقة، وإلى المصالح المشتركة التي تجمعنا وتلك المتعارضة التي نختلف بشأنها، واشر في ذلك بصفة خاصة إلى الدولتين الشقيقتين والجارتين تركيا وإيران، والمجال الأفريقي الذي يتداخل معنا ويتطلب نظرة مواكبة، وغير ذلك مجموعة الدول المجاورة لنا على البحر المتوسط وجنوب أوربا، إذ يتضمن المقترح إطلاق منطقة جوار عربي تضم هذه الدول جميعاً في رابطة إقليمية مع جامعة الدول العربية.

أن لسياسة الجوار العربي، بعدان أساسيان، الأول سياسي لتوفير الأمن والاستقرار والثاني اقتصادي لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري وأحياء فرص التكامل التنموي بجانب التعاون الاجتماعي والثقافي وغيرها، حيث تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية مثل الأمن القومي والسلام، وهذه الأمور من غير المحتمل أن تكون متوفرة

بدرجة كافية في ظل غياب شكل معين من التدخل مثل إقامة منطقة جوار أو اتفاقية تكامل إقليمي، إذ أن الأهداف السياسية لاتفاقيات التكامل أو التعاون الإقليمي تكون هامة وأحياناً ملحة، ولكن ما زال هناك رغبة في أنها تتحقق بكفاءة وأن يراع صانعو السياسة تكاليفها ومنافعها الاقتصادية، على الرغم من أن التحليل الاقتصادي لمعظم اتفاقيات التكامل الإقليمي لم تضع منافع الرفاهية المحتملة للأهداف السياسية في الاعتبار، بشكل واضح، إذ تتفوق المنافع الاقتصادية للسلام والأمن أحياناً على الاعتبارات المادية البسيطة التي يوفرها عادة التعاون الاقتصادي، وعلاوة على ذلك، طالما أن مثل هذه المنافع يشارك فيها عدد محدود من الدول(عادة دول متجاورة)، فمن المقبول والمعقول البحث فيها على أساس إقليمي وليس على أسس متعددة فوق الإقليمية.

أن التجارة والاستثمار يمكن أن يكونا قوة هامة لتكوين وتدعيم العلاقات السياسية بين الدول، لأن تكوين اتفاقية تكامل إقليمي أو إقامة منطقة جوار يزيد دائماً التجارة والاستثمار بين الشركاء، وفي الواقع يكون هذا حقيقي عندما تكون اتفاقية التكامل الإقليمي بين شركاء متوازنين نسبياً، والتي ترغب حكوماتهم أصلاً في تحسين الأمن وهذا العامل متوافر فيما يخص الدول العربية ودول الجوار، وأيضاً عندما تكون المنافع والتكاليف من اتفاقية التكامل الإقليمي، موزعة بطريقة عادلة نسبياً.

ومما لاشك فيه، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الاستثمار والتبادل التجاري، تعزز فرص ومستلزمات وشروط السلام والأمن، وتوفر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في رابطة الجوار أو في التكامل الإقليمي من خلال أربعة قنوات مترابطة ومتداخلة.

الأول: أن التجارة والاستثمار تعني هناك اعتماد اقتصادي متبادل بين الدول المشتركة في رابطة الجوار، وهذا يزيد التدفقات الرأسمالية بينهما وبالتالي تكون في مصلحة رفاهية كل منهما أي وجود منفعة متبادلة، ويجعل الحرب أكثر تكلفة وتزيد أيضاً من عدد المستفيدين الذين لهم اهتمام اقتصادي في العلاقات السياسية السليمة، ولذلك فهي تساعد على تقوية الضغوط السياسية ضد الدخول في الحرب وتعمل على تخفيف التوترات التي تهدد أمن واستقرار الإقليم أو الدول المتجاورة.

الثاني: أن التجارة والاستثمار بدرجة أكبر تعني تفاعل أكثر بين شعوب وحكومات دولتين ورغبة أكبر لإنشاء وتداول البضائع وخدمات الدول المتجاورة وفهم أكثر لمؤسساتهم الثقافية والسياسية والاجتماعية، وكل هذا من شأنه، أن يزيد الثقة بين دول منطقة الجوار.

الثالث: العلاقات التجارية المتطورة بين دول الجوار وزيادة تدفق السلع والخدمات إلى الشريك والشركاء في الإقليم، تؤدي إلى تقليل تهديد الحظر التجاري بين دول الإقليم أو الجوار.

الرابع: أن الثقة الأكبر الناشئة عن تطور التجارة والاستثمار بين الشركاء يجعل عائد السلام يعادل أو أكبر من الخسائر المنفقة على الدفاع.

هذا بالإضافة إلى أن المختصين في المجال السياسي، قد بحثوا استخدام الدبلوماسية التجارية من خلال سياق إقليمي وقد توصلوا إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية تساعد على إنشاء علاقات سياسية متميزة بين الدول الأعضاء في الرابطة يتم من خلالها تطوير وسائل وأساليب لتفادي والتحكم في الصراع الذي قد يقع بينهما، كما تخلق المفاوضات بين قادة الدول المجاورة المزيد من الثقة بينهما، وهذا يساعدهما للتعرف

على بعضهما الآخر وفهم مشاكل كل منهما الآخر وتفسير كل منهما لأعمال الآخر بشكل سليم وصحيح، إذ أن الدافع الرئيسي لإنشاء مجتمع الصلب والفحم الأوربي في عام ١٩٥١ والمجتمع الاقتصادي الأوربي في عام ١٩٥٧ هو تقليل تهديد الحرب في أوربا وخاصة بين فرنسا وألمانيا، وهناك دوافع مشابهة في إنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا وذلك لتقليل التوترات بين ماليزيا واندونيسيا.

وانطلاقاً من هذا الفهم ومن أجل أشاعت الأمن والسلم والاستقرار، وزيادة الاستثمار والتبادل التجاري، من خلال سهولة حركة وانسياب السلع والخدمات والأفراد ورأس المال وغيرها من المجالات في منطقة رابطة الجوار العربي والمساهمة بدرجة كبيرة في حل النزاعات السياسية والاقتصادية وتخفيف التوتر والاضطراب ومنع الحروب، والمساهمة في تعظيم المصالح المشتركة، طرحت هذه المبادرة بين الدول العربية ودول الجوار.

وتهدف سياسة الجوار العربي إلى جعل المنطقة العربية والجوار، "منطقة سلام واستقرار واكتفاء" من خلال دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي وإطلاق الحوار السياسي والتعاون الاجتماعي والثقافي وغيرها، حيث ينفذ التعاون الاقتصادي من خلال حوار اقتصادي منتظم بين الطرفين يغطي كافة مجالات سياسة الاقتصاد الكلي، التجارة، والصناعة، والاستثمار، والسياحة، والنقل، والبيئة والتنمية المستدامة، والزراعة والمياه والطاقة وغيرها، وكذلك يتم من خلال تبادل منتظم للمعلومات والأفكار في كل قطاع للتعاون، بما في ذلك اجتماعات المسئولين والخبراء، ومن خلال نقل المشورة والخبرة والتدريب، وتنفيذ الأنشطة المشتركة مثل الحلقات الدراسية وورش العمل، ومن خلال المساعدات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويمتد التعاون الاقتصادي ليشمل

التعليم والتدريب والتعاون العلمي والتكنولوجي، عن طريق تحفيز الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا الحديثة ونشر المعرفة الفنية، ويمتد التعاون الاقتصادي ليشمل مجال البيئية والتنمية المستدامة، من خلال منع تدهور البيئة، والسيطرة على التلوث وتأكيد الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بهدف ضمان التنمية المتواصلة.

أن سياسة الجوار العربي، قد انطلقت فعلاً من خلال إطلاق منتدى التعاون العربي التركي، بفضل الرغبة المتبادلة بيم الدول العربية وتركيا في تعزيز وتطوير التعاون فيما بينهما، وإرساء قاعدة للحوار والتشاور والتفاهم والتنسيق في المجالات السياسية الاقتصادية، والأمنية، والثقافية وغيرها، إذ تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين الجامعة العربية ووزارة الخارجية التركية بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٢، هذا من جانب، كما أن الواقع والمصلحة المشتركة، والجغرافيا والتاريخ كلها عناصر شكلت طابعاً خاصاً للعلاقات بين العالمين العربي والأوربي، وخلقت ترابطاً عميقاً، وصاغت علاقات من الاعتماد المتبادل ومن علاقات التأثر والتأثير وأرست علاقات الشراكة، وخاصة حيث يتعلق الأمر بتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكان هنا كله الأساس الذي تم الاستناد إليه، حيث أطلق العرب والأوربيون أساساً- عملية برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط (١٩٩٥-٢٠٠٨)، هذه أيضاً بدورها توفر الأرضية الخصبة والمناسبة لإقامة سياسة الجوار العربي.

كما أن لأفريقيا والمنطقة العربية العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما جمعتهما على مدى التاريخ روابط وثيقة، انطلاقاً من روح ونتائج أول قمة أفريقية عربية انعقدت في القاهرة(جمهورية مصر العربية) عام ١٩٧٧ والتي أضفت الصبغة المؤسسية على التعاون

العربي الأفريقي الذي يشمل الجوانب السياسية الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها، والقمة العربية الإفريقية المزمع عقدها في الجماهيرية الليبية أواخر هذا العام، أن المبادئ التي ترسيها هذه القمم توفر توجيهاً حقيقياً لدعم العلاقات بين المنطقتين، ومنطلقاً حيوياً لإقامة منطقة جوار عربي.

وفي ضوء ما تقدم، لابد من التأكيد على أن أساسيات ومنطلقات إقامة منطقة جوار عربي من الناحية الاقتصادية متوافرة كمدخل للتقارب أو التعاون المثمر بين الدول العربية ودول الجوار، وجعل المنطقة العربية والجوار "منطقة سلام واستقرار واكتفاء".

obeikandl.com